على اسرائيل التفاوض بأي وسيلة تراها مناسبة للافراج عن الجندي

نقد للعجرفة الاسرائيلية وايمانها بالقوة وعدم اهتمامها بكرامة الطرف الفلسطيني والعربي

■ أهل سدروت على حق عندما يشعرون بأنهم مُهانون. منذ أشهر عديدة وهم يُعانون هجمات ارهابية من غير أن «يُجيز الجيش الاسرائيلي عملية». فجأة اختطف جندي بعملية غير موجهة الى مواطنين بل الى جنود، وخرج الجهاز عن طوره. ليست هذه مسألة شرف بل تعبيرا عن تقدير اشكالي. حتى لو رُئي اختطاف الجندي عملية ارهابية، لحقيقة أنه نفذته منظمة ارهابية، فمن الواضح أن الحديث عن عملية أقل شدة من مهاجمة أبرياء. هاجم محاربو الطرف الثاني، بنجاح نسبي، محاربين مسلحين من الطرف الأول، محاربين قاموا حُراسا واحتسبوا امكانية مهاجمتهم. ردت دولة اسرائيل على العمليات الانتحارية أو على قصف مواطنين يهدف الى المس بأكبر عدد مستطاع من الأبرياء، بضبط نفس أكبر كثيرا. يبدو أن الرد الاسرائيلي انفعالي غير عقلاني. مهانة الجيش الاسرائيلي، وفكرة أن واحدا منا، عاجزا، موجود في أيدي الطرف الثاني والخوف مما قد يفعلون بالمختطف، يثير فينا الخوف والارتداع الانفعالي الذي يجعلنا نعمل «من البطن» لا من الرأس.

كان يحسُن الفصل بين المشكلتين ـ اطلاق صواريخ القسام والاختطاف ـ واعطاء كل واحدة الوزن الذي تستحقه والعلاج المناسب. يعالجون الاختطاف، حتى لو كان على أيدي مجرمين أو مجانين، علاجا عينيا.

يُخففون من شدة النار قدر الامكان، ويُجرون تفاوضا، ويفحصون عن امكانات التخليص، لا يخرجون في حرب. لم تخرج دولة اسرائيل في حرب على لبنان عندما اختطف حزب الله جنودا في الشمال. وبحق. يأخذون في الحسبان، أنه مع كل الأسف الذي يصحب ذلك، فربما تنتهي العملية الى نهاية غير حسنة. الجنود يُقتلون في الحروب.

الهجمات المتكررة على المواطنين، بمقابلة ذلك، هي بالتأكيد «كازوز بلي». لا يجب الخروج الى حرب، لكن يُحتاج الى رد شديد يُبين للطرف الثاني أنه قد اجتيزت خطوط حمراء. السؤال هو كيف نرد. الى الآن عملت اسرائيل في الأساس في إهانة الطرف الثاني: اعتقال مسؤولين كبار، وطلعة جوية فوق قصر الأسد، وقصف مكتب رئيس الحكومة الفلسطيني ـ كل ذلك نراه تلويحا بالتحذير. المشكلة هي أن هذه تلويحات كثيرة الاشكالية. كان يحسُن حصر العناية في العمليات التي تمس مصالح النخبة الحاكمة لا الكرامة الوطنية. الهدف، بعد كل شيء، هو جعل الطرف الثاني ينطوي على نفسه من غير أن يفقد كرامته. لأنه في نظر المُلوحين، تُرى العمليات الاسرائيلية عمليات تهدف الى هدف واحد: لا تحقير الفلسطينيين فقط، بل العرب كلهم، ودوس كرامتهم والتعالي عليهم. هذه الخطوات ليست فعالة جدا. انها لا تشجع على النزول عن الشجرة بل على تسلق أعلى نحو قمتها. والاسوأ من ذلك، أنها جزء من توقعات العرب. هذه بالضبط صورة «الصهاينة» في نظرهم، فهم متعجرفون، مؤمنون بالقوة، وبلا كرامة. الرد على الاهانة ليس الخضوع، بل توحيد الصفوف. يرد الفلسطينيون ـ كما هو متوقع ـ بالاستفزاز. ولأننا مسسنا بكرامتهم، فانهم يخططون لعمليات تمس بكرامتنا. لن يكون نتاج هذا خيرا ـ لا للجندي المختطف، ولا لسكان سدروت ولا لكل سكان المنطقة.

يجب على التفاوض ـ سواء أُجري بالكلمات أو بالأفعال ـ أن ينقل رسائل وأن يُمكّن الطرفين من التوصل الى نتيجة محتملة. بدل تعزيز التصور السلبي عنها، وهو تصور يمنع التواصل، كان يجب انشاء تصور آخر. من غير أية صلة بالازمة الحالية، لاسرائيل مصلحة عميقة في أن تنقل الى الفلسطينيين الاحساس بأننا نُجلهم وأننا نُحس بأحاسيسهم وبمصيرهم. يحتاج هذا الى تفكير أقل التواء ويحتاج الى قدر أقل من العجرفة. ما ظللنا نعتقد أنه يكفي الكشف عن قوتنا العسكرية للحصول على نتائج، فسنجد أنفسنا ننتظر أمطارا في الصيف. في منطقتنا لا تسقط الأمطار في الصيف.

أفيعاد كلاينبرغ
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/7/4

سيدة فلسطينية تتسلم مواد غذائية امام مركز للامم المتحدة في غزة

الوقت لا يصب في مصلحة اسرائيل في الازمة الحالية على المستوى الاستراتيجي

■ حتى اذا قرع الجندي جلعاد شليت أبواب معبر كارني فجأة قائلا انه قد نجح في الفرار من خاطفيه، فلن تُحل الازمة التي أحدثتها عملية اختطافه. صواريخ القسام ستبقى، والهجمات ضد القوات الاسرائيلية ستتواصل، ونهج الاختطاف (ثلاثة في الضفة خلال الشهر الأخير) سيستمر.

الخيار الآن يتراوح بين قتال متواصل وبين «تسوية» تتعايش فيها اسرائيل والسلطة الحمساوية من دون نيران. في بداية الازمة أقدم ضابط كبير في هيئة الاركان الاسرائيلية على تحديد تناسب القوى في مثلث محمود عباس ـ اسماعيل هنية ـ مشعل. «هذه منظومة علاقات متعددة المنطق»، قال الضابط مبتسما وأضاف «وهو تعريف ملائم بالنسبة لاسرائيل ايضا». للتيار المركزي في فتح منطقه الخاص، ولحماس الداخل منطق آخر (وهما في الواقع منطقان واحد للذراع السياسية وآخر للعسكرية)، ومن ثم حماس الخارج، ولكن هذا الشيء ينطبق ايضا على التيارات المختلفة في اسرائيل. إلا أن هذه التيارات الاسرائيلية تشترك في منطق واحد تجاه السلطة: نسب مسؤولية رسمية لمن يخرج من العمل السري الى الحكم. هذا المنطق آخذ في التلاشي الآن في غزة.

حكومة اسحق شامير أُجبرت على المشاركة في مؤتمر مدريد مع م.ت.ف – الداخل ضمن الوفد الاردني على افتراض أنها ستعرف كيف تدبر أمرها معهم. اسحق رابين أهمل مدريد وتوجه الى عملية اوسلو حتى تطبق م.ت.ف الخارج، التي هي أكثر تطرفا من م.ت.ف الداخل، الصفقة التي منعت م.ت.ف الداخل من الإقدام عليها. هذا الأمل تبدد عندما اتضح أن م.ت.ف الخارج، سواء في صورتها الصلبة (عرفات) أو في صورتها اللينة (عباس) تُحجم عن التصادم مع حماس التي تفوقها تطرفا. مرة اخرى اتضح أن الخارج أكثر تطرفا.

صعود حماس الى سدة الحكم بعث الآمال بطبعة جديدة، واتضح مرة اخرى أن حماس الخارج أكثر تصلبا من حماس الداخل وأنها تمنعها من تبني تسويات وسطية ضرورية لمواصلة حكمها. الاشتباه بأن الوضع يسير على هذا النحو يتساوق مع عجز هنية في قضية جلعاد شليت ـ من تنفيذ الهجمة من دون إعلامه وحتى إبقاء الجندي بعيدا عن متناول يده.

عندما أوشكت حرب حزيران (يونيو) على الانتهاء ساد في اوساط القيادة العسكرية والسياسية في القدس وهْم متغطرس معتقدين أن «الوقت يصب في مصلحة اسرائيل» ـ اذا لم يُبكر العرب في المصالحة مع اسرائيل مقابل اراض، فان تناسب القوى سيصب في غير مصلحتهم. المثال الصارخ لهذا النهج كان شمعون بيريس السابق. عملية اوسلو عبرت عن نهج معاكس: «الوقت لا يصب في مصلحة اسرائيل». اذا لم تسارع اسرائيل للتوقيع على اتفاق مع ياسر عرفات، فسيعمل الارهاب والديمغرافيا ضد مصلحتها. المثال البارز لهذا التوجه كان بيريس المتأخر (نسبيا). ياسر عرفات كان أكبر المؤمنين بهذا الاعتقاد، وعليه قرر أن الاتفاق الأفضل (الذي عرضته عليه اسرائيل في كامب ديفيد) اسوأ من عدم الاتفاق الذي سيضعف اسرائيل.

في غزة حماس علقت اسرائيل في ضائقة مشابهة. الوقت يرفع رأسه القبيح مرة اخرى. استمرار ازمة شليت «لاسابيع أو أشهر أو سنوات»، كما قال جنرال رفيع المستوى، سيُقيد أيادي اسرائيل. طالما حرص الخاطفون على التأكيد بأن شليت حي يُرزق، فستخاف اسرائيل من الإقدام على عمليات قد تُلحق الأذى به.

الفلسطينيون يتحلون بصبر أطول. صحيح أن الخاطفين سيُسرون لتسلم سجناء كثيرين ونوي وزن، والبرهنة على أن المتطرفين ينجحون في المكان الذي فشل فيه المعتدلون. ولكن اذا عرضت اسرائيل في المقابل اطلاق سراح سجناء صغار وقلائل مُحبطة الصفقة ـ فلن يكون ذلك سيئا: صلّي اسرائيل على نار صغيرة لا يقل أهمية عن المنتوج نفسه بالنسبة للخاطفين، وتمريغ رأسها في التراب لا يقل أهمية عن اطلاق سراح السجناء.

الوقت لا يصب في مصلحة اسرائيل من الناحية الاستراتيجية. أما تكتيكيا، فالوقت يُمكّنها من جمع المعلومات والاعداد لعملية انقاذ الجندي المخطوف، ولكن ادراك الخاطفين لذلك قد يدفعهم في المقابل للتخلص منه. في كل الاحوال، تبدو اسرائيل في الاسبوع الثاني من الازمة بعيدة عن استعادة زمام المبادرة والتفوق.

أمير أورن
مراسل الصحيفة لشؤون الجيش
(هآرتس) 2006/7/4

عندما حاولت القضاء على الطرف الأقل تشددا

اليمين المتشدد واثق من عدالة طريقه ونهجه لكنه ينسى أن حكومة اسرائيل هي التي انشأت حماس وحزب الله

■ يُخيفني أكثر من كل شيء اولئك الذين يعرفون كل شيء. انهم على قناعة بعدلهم، مُشربون بالايمان الأبدي بطريقهم. أعطهم اسبوعين وسيقضون على الارهاب، وسيكبتون العدو وسيقودون الشعب الى تحت كرمته وتينته، وستهدأ البلاد اربعين سنة (كما كان الأمر بعد حرب لبنان، هل تذكرون؟ أو بعد الايام الستة، اذا كنتم قد نسيتم).

الحديث على نحو عام عن أفراد من اليمين. وعن اليمين المتشدد على نحو عام. يعرف كل صحافي الرفاق الذين يقذفون دائما بالرسائل، والرسائل الالكترونية، والمزاعم والتنديدات، مع الكثير من النصائح، والتوصيات، والتوبيخ والمطالب.

«يريد المُرسل أن تقول هل قرأت هذه الرسالة الالكترونية» هذا شيء مشترك بينهم، مثل المنعة القومية ايضا، والعظمة الأمنية، والايمان بعدالة طريقنا الشاملة المشوهة التي يرون بها الوضع ويعرفون كيف يحلونه.

اذن، أنا لا أعرف. ولست مقتنعا، ولا مستيقنا. أنا حائر. لو كنت أملك المعادلة العجيبة، لكنت نشرتها. ولكن لا يوجد، لم تكن ويبدو أنها لن تكون. لم أكن لأجد نفسي بهذه المقالة لولا نُشرت هنا أمس القائمة المتحمسة للدكتور غابي أفيطال «اختطفوا الاعلام»، وهو عضو شرف في الحلقة المسماة «أساتذة الجامعات من اجل المنعة السياسية والاقتصادية» (يجب على بعضهم أن يكون مؤيدا لهذه المنعة، أليس كذلك؟)، ولولا أن دفعني الى كتابتها، واقتبس من شيء مجهول كتبته، وشوه تماما سياقه وتعلق به كمن وجد غنيمة كبيرة.

«لم يخطر في بال أحد أن تسقط صواريخ قسام وأننا سنصل الى هذا الوضع»، يقتبس أفيطال من قولي، ويبقى على قيد الحياة. لو تعمق في الأرشيف لكان وجد عددا من الاشياء التي كتبتها ايضا، مثل، عنوان رئيس في صحيفة «معاريف»، بعد طرح فكرة شارون عن الانفصال، عن رئيس «الشاباك» آنذاك، آفي ديختر، وقال «الانفصال سيكون تأييدا للارهاب». هذا العنوان لعب في حملة الأزقة لمعارضي الانفصال في استفتاء منتسبي الليكود. وكان قد انتقد ايضا أحادية الانفصال انتقادا لاذعا، وادارة دوف فايسغلاس للاتصالات، وحقيقة أنهم يطرحون مفاتيح غزة في الشارع ويهجرون، بدل أن يعطوها لأبو مازن ودحلان.

ما هو الفرق اذن بيني وبين أفيطال وأصحابه؟ أنا أرى، أو على الأقل أحاول أن أرى في كل مرة، الجهة الثانية من القطعة النقدية ايضا. لست واثقا تماما من أن القوة هي الحل الوحيد. أعلم أن اسرائيل هي التي أقامت حماس (حكومة شامير، بدعم من وزير الدفاع رابين، من اجل إضعاف فتح)، واسرائيل هي التي جاءت بحزب الله (حكومة بيغن، بمبادرة وتنفيذ شارون، من اجل طرد عرفات)، وكل هذه الازمات الكبيرة أحدقت بنا لأننا حاولنا «القضاء على الازمات الصغيرة التي سبقتها، وابادتها، وطردها واغتيالها».

اذن أنا أؤيد القوة، لكنني لا أفعل ذلك دائما. وأنا أعارض اطلاق سراح سجناء بتفاوض مقابل مختطف، وكنت رافضا، رافضا جدا، صفقة الوغد تننباوم. وكتبت أُعارض الخروج الأحادي من لبنان، لكنني عرفت بعد ذلك كيف أقدره وأُقدر توفيره 150 جنديا (25 قتيلا في السنة مضروبة بـ 6)، ولم يكن يجب علينا أن نكون منذ البداية في غزة. ولست على ثقة من أن اوسلو كان كارثة (لولا أننا ساعدنا على انهيار الاتفاق مع معاظمة الاستيطان المُعلى والمجنون الذي يجب اخلاؤه الآن)، ولم يُعطهم أحد بنادق، وأنا أشتاق الى المجتمع الفلسطيني العلماني السوي، نسبيا، الذي كان في سنة 1993، والذي كان يمكن الاتفاق معه على صفقة معقولة، كما كان يمكن، ربما، انهاء صفقة معقولة، بعد حرب الايام الستة، لو كان ترأس حكومة اسرائيل شخص أقل عجرفة، وأقل ثقة بالنفس، وأقل تعاليا من غولدا مئير وموشيه ديان.

اذن أنا لا أعرف الحقيقة الكونية، ولا أملك تصورا واضحا عن الحل، لكنني أعرف أن كل اولئك الذين يعرفون، من اليمين ومن اليسار ايضا، يُحيرون العقل. وكفوا عن إرسال الرسائل، والرسائل الالكترونية، والمزاعم وتربيتكم من جديد، فكل هذا يعمل عملا عكسيا. وشكرا.

بن كاسبيت
المراسل السياسي للصحيفة
(معاريف) 2006/7/4

من المهم أن تبقى اسرائيل قوية وحازمة في الازمة وابقاء مجال للتفاوض والوساطة

■ بقيت ثلاث سنوات وعشرة اشهر حتى اللحظة التي تصبح فيها اسرائيل «دولة يطيب العيش فيها»، كما وعد ايهود اولمرت بعد انتخابه رئيسا للوزراء. في غضون ذلك ما زلنا الآن بعيدين عن «الدولة الرغيدة». حكومة اولمرت ـ بيرتس ما زالت نصف ناضجة ونصف فجة. هي تسير الآن على حبل دقيق في الاختبار الفجائي الذي فُرض عليها. نصف خطوة زيادة عن اللزوم أو أقل مما يجب قد تُعرضها للانزلاق والاصابة. استطلاعات الرأي لا تعرف بعد كيف تهضم أداء الحكومة. وإن كانت مجربة بما يكفي لمواجهة التحدي الذي يضعه الفلسطينيون أمامها: اختطاف جلعاد شليت واطلاق صواريخ القسام بصورة متواصلة.

ياسر عرفات اعتاد المفاخرة بأن أحدا لا يضاهيه في معرفة نقاط ضعف الاسرائيليين: عاموس جلعاد، الذي سمع بذلك قال بعد حين إن عرفات لم يكن يفقه شيئا بالعقلية الاسرائيلية. فهو على سبيل المثال فسر انسحاب اسرائيل من لبنان ليلا على أنه ضعف، وأطلق سراح اعضاء حماس وأرسلهم لتنفيذ العمليات ضد اسرائيل، وعلى افتراض أن مستوى التحمل الاسرائيلي متدن شرع بانتفاضة الاقصى بالتحديد في اللحظة التي برز فيها استعداد اسرائيلي لتقديم التنازلات. وكما قيل ألف مرة ومرة، هو لم يُفوت فرصة لتضييع الفرص التي سنحت أمام شعبه.

عرفات والفصائل الارهابية فسروا عدم قدرة قادة اسرائيل على تحمل ضغوط العائلات التي اختطف أبناؤها أو سقطوا في الأسر. اسرائيل تنازلت مرة تلو اخرى، إلا أنها جبت من الفلسطينيين ثمنا باهظا في نهاية المطاف. عرفات مات بصورة بائسة تاركا من ورائه سلطة شبه مُدمرة. وقد كان أبناء شعبه على حق عندما نسوه.

الفصائل الارهابية وحماس على رأسها، ساروا في أعقاب نهج عرفات الخاطىء الذي ينادي بضرورة «ضرب» الصهاينة في كل مناسبة. من الصعب فهم سبب قصفهم لسدروت ومحيطها بصواريخ القسام يوميا بعد أن انسحبت اسرائيل من غزة حتى الحدود الدولية. ما هو المنطق في مواصلة حماس للعب دور التنظيم الارهابي بعد أن قام شارون بالتنازل عن حلم ارض اسرائيل الكاملة، والتحول في نظر العالم الى جزء من محور الشر الذي يُفترض القضاء عليه؟.

لا شك أن حماس تقف من وراء اختطاف جلعاد شليت. حقيقة معرفة وزير في حكومة حماس لمعلومات عن وضعه الصحي تبرهن على أنهم يعرفون أين هو وأنهم قادرون على اعادته برمشة عين. إلا أنهم يُعولون على عدم قدرة اسرائيل على تحمل ضغوط العائلات وخضوعها للابتزاز الأكبر.

إلا أنهم لم يواجهوا في هذه المرة اسرائيل مرتجفة خائفة، وانما دولة عنيدة تصفي حساباتها معهم ولا تسارع للتنازل. هذه حسابات خاطئة من حماس التي أثارت حفيظة العالم ضدها وتسببت في الدمار الناجم عن هجمات الجيش الاسرائيلي. من كان يُصدق أن أبو مازن نفسه سيقول عن حكومته إنه لا يوجد فيها شريك للتفاوض معه.

النموذج الأصغر عما يمكن للجيش الاسرائيلي أن يفعله قد تجسد أمامهم. ايقاف الهجمة على أبواب بيت حانون بأمر من اولمرت كان في مكانه الصحيح. أولا، لأننا لا نرغب في إلحاق كارثة كبرى بالشعب الفلسطيني. وثانيا، لأن من المهم إبقاء ثغرة للتفاوض والوساطة تشمل في سياقها قضية اطلاق صواريخ القسام. إصرار اسرائيل كان في محله، ولكن مع وجود سلطة يقودها الحمقى والاصوليون المتعصبون ـ مزيج فتاك بحد ذاته ـ يتوجب توجيه الضربات لهم بحذر. هم كانوا الجيران الذين سنضطر للعيش معهم إن عاجلا أو آجلا.

محللون وسياسيون كثيرون يحثون الحكومة على السير حتى النهاية، أي تدمير غزة والسلطة. هم يُشخصون بعيونهم نحو قادة الماضي من أمثال موشيه ديان ويسرائيل جليلي واسحق شامير وغولدا مئير الذين تمسكوا بمبدأ عدم التفاوض مع الارهابيين. ولكن الأزمان قد تغيرت والصراع يدور حول التوصل للتسوية وليس المنافسة حول من الذي سيستسلم أولا. جيل القادة الجدد مضطر الى تقدير مواقفه حسب الاوضاع المتغيرة بصبر وطول نفس وأعصاب قوية واعتبارات باردة وخلاقة. عليهم أن يتصرفوا وفقا لمعطيات اليوم في الوساطة أو في المفاوضات، على حد سواء. المهم أن لا يقعوا أسرى الشعارات الماضية والأدوية التي انتهت فترة صلاحيتها.

يوئيل ماركوس
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/7/4

التأييد لخطة الانطواء يتراجع

الائتلاف الحاكم في اسرائيل يتصدع على صخرة الأزمة الحالية

■ ايهود اولمرت وحاييم رامون خططا وفقا لنظرية تآمرية (تنسب لهما الذكاء والدهاء الذي لا يستحقانه) مسبقا للقضاء على السلطة الفلسطينية وانتظرا اللحظة المواتية بصبر وأناة. النظرية تقول إنهما استغلا الاختطاف لازالة خطر الشريك الفلسطيني نهائيا من أجل شق الطريق نحو الانسحاب احادي الجانب حتى الجدار الفاصل. ولكن ما يقوله اعضاء الكنيست الذين ستمر الخطة وفقا لاصواتهم تشير الى ان المادة اللاصقة الوحيدة التي تربط العمل بكديما (ان لم تأخذ بالحسبان المادة التي تربط الوزراء بالكراسي) آخذة في التفكك والانحلال.

في مقالة نشرت في عدد هذا الشهر من مجلة «اوفاكيم حدشيم» الصادرة عن بيت بيرل صب افرايم سنيه من حزب العمل جام غضبه على استراتيجية فك الارتباط عن غزة حيث يكرس قوة حماس وسيطرتها على المنطقة التي تنسحب منها اسرائيل ويفتح المجال امام توطيد مواقع القاعدة التي ستشن من هناك عمليات استعراضية ضد اسرائيل. عدا عن ذلك يعتقد سنيه ان الحدود الجديدة ستصطدم بمعارضة الاسرة الدولية ودول المنطقة. المقالة كتبت قبل ان جسدت الازمة الحالية المخاطر التي كان سنيه قد حذر منها.

عضوة الكنيست كوليت ابيطال من العمل دعت حزبها صراحة الى الترحيب «بوثيقة الاسرى» لان ذلك يفتح المجال امام التفاوض بين الطرفين بالالتفاف على حماس. هذه الامور ايضا قيلت من قبل ان يصادق رئيس حزبها عمير بيرتس على اقتحام منازل النواب الفلسطينيين الذين يفترض فيهم ان يصادقوا على وثيقة الاسرى. ايضا عضو الكنيست عامي ايالون كان بحاجة للمجابهة الحالية حتى يعلن عن معارضته لكل خطوة احادية الجانب ان لم تسبقها محاولة حقيقية لتحويل وثيقة الاسرى بكل مساوئها الى قاعدة للتفاوض مع السلطة.

في ميرتس يقولون انهم لو كانوا يؤمنون بالله لشكروه على بقائهم في صفوف المعارضة. عضو الكنيست حاييم اورون يشكك في أن حزبه سيوافق على الزواج المتأخر مع الحكومة بعد العقاب الجماعي لقطاع غزة.

ران كوهين هو الوحيد من ميرتس الذي ايد دعوة زهافا غالؤون (شبهت اعتقال الوزراء الفلسطينيين بعمل العصابات الذي لا يليق بالدولة الطبيعية) بالشروع في مفاوضات لاطلاق سراح شليت. اما عضو الكنيست أبشالوم فيلان فقد أرسل للصحافة بيانا يعبر عن موقف معاكس. رئيس الحزب يوسي بيلين طالب الحكومة بالسعي لوقف اطلاق النار وشجب اعتقال قادة حماس «الذي يحولهم الى ابطال الشارع الفلسطيني بعد فشلهم في نظر شعبهم». البيان الصادر عن ديوانه لم يتطرق بكلمة الى تبادل الاسرى.

في ميرتس ينسبون ذلك الى التزام بيلين واورون العميق بأبو مازن ووثيقة الاسرى ولخوفهم من ان يؤدي التبادل الى تعزيز مكانة حماس على حساب ابو مازن. في كل الاحوال ميرتس مستعدة لتأييد النهج احادي الجانب في مسألة واحدة فقط وهي تفكيك المستوطنات.

رئيس هيئة الاركان يؤيد

وان لم تكن الضغوط الممارسة على بيرتس لضرب حماس كافية فهو يواجه في الايام الاخيرة ضغوطا متزايدة من رفاقه في الحزب ومن مستشاريه لاعادة الضربات لرئيس الوزراء ايهود اولمرت الذي حوله الى كيس للكمات الاعلامية ولرئيس هيئة الاركان الذي يتنكر في صورة وزير الدفاع.

حلوتس قال ابان خروجه من منزل عائلة شليت بأن «موقف دولة اسرائيل الذي أؤيده هو عدم الخنوع لاي ابتزاز». ماذا يعني قول الجنرال رقم (1) بانه «يؤيد» موقف الدولة؟ وماذا سيحدث ان غيرت الدولة رأيها وقررت الموافقة على مبادلة الاسرى؟ هل سيقول حلوتس حينئذ انه «لا يؤيد» موقف الدولة؟

والد جلعاد شليت خرج للصحافة ورد عليه بطريقته الهادئة: «لقد طلبت من حلوتس بصفته الجندي رقم (1) في الجيش بأن يمثل مصلحة جلعاد الذي هو جندي محارب ارسل الى هناك بأوامر من الجيش» نقطة.

عكيفا الدار
المراسل السياسي للصحيفة
(هآرتس) 2006/7/4

لا داعي للحديث عن قلة خبرة القادة في اسرائيل الآن

ظروف اختطاف الجندي ليست مشابهة لظروف اختطاف الرهائن في عنتيبة

■ في مثل هذا اليوم، قبل ثلاثين سنة بالضبط، كان في اسرائيل رئيس حكومة سعيد. تآلف الظروف وجرأة الجيش الاسرائيلي نجحا جيدا وأُعيد جميع الرهائن تقريبا الى البلاد من عنتيبة البعيدة. الحاجة الى مواجهة إنذار وحشي أُلغيت من تلقاء ذاتها. لم يُرغم اسحق رابين على الاختيار بين عدم الخضوع الكريم للارهاب وبين الحاجة الى مواجهة العائلات الثكلى. الثمن الدموي ـ اربعة قتلى ـ لم يُحتسب احتسابا خاصا بازاء انقاذ حياة ما يقرب من 100 اسرائيلي، والأصداء القوية في العالم كله.

لا ريب في أن الحكومة التي أجازت «عملية يونتان» في تموز (يوليو) 1976 لم تحظ بالمجد المباح. لولا أن قرر رئيسها ووزير دفاعها الأخذ بالخطة التي صيغت في دوائر الجيش، لما كانت الشجاعة وقدرة المقاتلين على الارتجال كافيين. ولكن يجوز ايضا أن نقول أنهم دُفعوا الى وضع فريد في نوعه. يجوز أن نقول إن الوزراء الكبار آنذاك قد صمدوا بكرامة لذلك الامتحان لأن عنتيبة ايضا ـ بمعطياتها المحددة ـ قدمت خيارا تنفيذيا لم يكن يمكن أن يوجد في أهداف اختطاف اخرى. تم القضاء على تلك الازمة ايضا بفضل المستوى السياسي ولكن لا بسبب قدرة عجيبة على ادارة الازمات تحت ضغط ضرورات كبيرة.

من المهم أن نذكر ذلك لا من اجل الدقة التاريخية فقط، ولكن في ضوء الدعوى الموجهة الى المستوى السياسي الحالي ايضا. منذ أن اختطف جلعاد شليت في بداية الاسبوع الماضي، ومنذ أن عرض خاطفوه إنذارهم أمس صباحا، تُسمع أقوال بأن المقود في أيد غير مجربة وأن الثمن الذي سندفعه جميعا عن ذلك قد يكون باهظا.

لو كان ها هنا الآن الفريق الذي سُجلت باسمه انجازات عنتيبة لكان يوجد من نعتمد عليه. لو كان يقف على رأس الهرم اليوم أناس أكثر خبرة من اولمرت وبيرتس لكان من السهل ظاهرا الثقة بتقديرهم بين ضرورة ضمان سلامة المختطف والطموح الى الانذار باختطافات اخرى.

من المؤسف أن نقول، إنه ليس لا توجد «لو» فقط لا توجد في حقيقة الأمر أمثلة على عمليات سهلة في أزمان ازمات مشابهة في الماضي. في جميع هذه الأحداث في الماضي تقريبا، في ايام القادة «غير الهُواة»، سُجلت نتائج غير مُفرحة.

واذا أردنا التمثيل ببعض الحالات: كان هناك تبادل أسرى بعد معركة سيناء ـ في ايام بن غوريون العظيم حقا ـ لم تشتمل على أسرى «القضية»، وكانت هناك «صفقة جبريل» الفاشلة، في أيار 1985 (في ايام بيريس، ورابين وشامير)، التي غُرس فيها غير قليل من غراس الانتفاضة الاولى، وكانت انعطافة الحنان تننباوم، في بداية 2004 (أي في ايام اريل شارون). ولم نقل كلمة عن قصص معالوت وفندق «سافوي»، وفيهما ايضا لم يُعبر تعبير واضح عن «خبرة» القادة.

تُكتب هذه السطور قبل السادسة صباحا في الرابع من تموز (يوليو) 2006، بعد أن رفضت حكومة اسرائيل إنذار مختطفي جلعاد شليت وقبل أن تنقضي مهلة هذا الانذار. ما زلنا لا نعرف ما الذي عرفته القيادة السياسية عندما لم تتعجل الخضوع لـ «الطلب العسكري رقم 3» لمنظمات المخربين. وما زال من غير الواضح هل تُقدر الآن تقديرا صحيحا الأخطار بازاء الاحتمالات. ما زلنا لم نرَ اللوذعية الخاصة لاولمرت وبيرتس، وقد لا نراها ايضا. لكن في السياق الحالي، لا ينتمي الحنين الى الماضي الى القضية.

عاموس كرميل
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/7/4

المستشار القضائي للحكومة يخرق القانون ويُجيز عملية محاكمة اعضاء حكومة حماس

■ عندما يتصرف الجيش كما يتصرف ـ فليكن ذلك. ألم يعلن قادته منذ أشهر طويلة بحسب رأيهم المتخصص، أن الحرب الآن مسألة ضرورية حقا. ليس من العجب اذن أن الجيش ما زال يقوم بكل ما يستطيع كي لا يسود الهدوء وكي يُصعّد الوضع.

عندما تتصرف الحكومة كما تتصرف ـ فليكن ذلك ايضا. منذ سنين طويلة، منذ حدث في اسرائيل الانقلاب العسكري الهادىء («ثورة الخاكي» كما يجوز أن نسميها)، يسيطر الرأس العسكري على الذيل السياسي لا العكس. وفي نهاية الأمر، تواصل حكومة اولمرت ايضا آخر الأمر تقليدا لحكومات عديدة، يقول انه يجب إضعاف كل حكومة فلسطينية، والغاؤها، وإهانتها، ومضاءلتها والقضاء عليها، وليكن ما يكون. لئلا تُدفع اسرائيل، والعياذ بالله، الى تفاوض قد يضر باحتمالات أن يُترك في يديها عدد من العقارات المحتلة.

لكن عندما ينساق المستشار القضائي بحماسة شديدة الى تسويق تدبير رسمي، وفي الفرصة نفسها يستهزىء بالقانون، يرتسم شيء عميق من القلق على الجبين.

ليست هذه هي المرة الاولى، أو الوحيدة، التي تهب فيها مؤسسة المستشار القضائي والنيابة العامة للدولة لمساعدة السلطة على ابادة الحشرات وعلى إحلال الاشياء البغيضة. إن القاعدة القضائية الخاضعة التي لا أثر لها هي من لبنات كل سلطة احتلال. لكن يبدو أن هذه هي المرة الاولى التي «يخدع» فيها مستشار قضائي بحماسة، وعلى نحو معلن، من اجل إجازة حيلة حكومية شفافة كالبلور.

لا يوجد في العالم كله عاقل واحد لا يعرف أن حكومة اسرائيل قد احتجزت عشرات من أفراد الحكومة الفلسطينية لجعلهم رهائن يضمنون حياة الجندي جلعاد شليت وحريته، ولجعلهم ورقة مساومة في التفاوض، اذا وُجد.

لكن طُلب الى كل من يسمع ألا يخطر في باله أن حكومة اسرائيل قد احتجزت رهائن، أو جمعت أوراق مساومة بشرية. إن اعمالا كهذه محظورة حسب القانون. فهل يمكن أن تخرق اسرائيل القانون؟ لماذا تفعل؟ أليست لا توجد أية مشكلة في إحلال، وتطهير، وتنقية كل ما يخطر في بالها أن تفعل. واذا، لم تمض ساعات كثيرة حتى سدد المستشار القضائي مزوز عينيه الى السماعة وأعلن باحتفالية حازمة، أن الاعتقالات كلها كانت «جنائية مئة في المئة». والآن طُلب الى كل من يسمع أن يُصدق أنه قد نضج عرضا، في الاسبوع الماضي خاصة، على نحو تام ومن غير أية صلة بكل ما يحدث، 60 تحقيقا «جنائيا مائة في المئة» مع 60 من أفراد حماس، ووصلوا الى نفس النقطة (بالضبط الآن) التي يُحتاج فيها الى اعتقال فوري للاستمرار في التحقيق.

هل من العجب أن السامعين كلهم لم يسمعوا سوى أمعائهم تضطرب ضحكا، ولم يعرفوا ايضا الى أين يرفعون أعينهم لكِبر الحرج، لرؤية هذا العرض البائس؟.

ليس من الواضح ما هو الشيء الذي جعل المستشار مزوز يفعل ذلك ويُهين نفسه كذلك. لو كان قال الحقيقة، وأعلن انه ما بقيت الاجراءات المتخذة على المعتقلين في نطاق المعايير الجنائية فانه يعتقد أنه يمكن الدفاع عن تنفيذها في المحكمة، لكان الأمر حسنا. لكن لم يكن ذلك. كان يجب عليه أن يمنح الخدعة توقيعه. وبمرة واحدة أصبح واحدا من اولئك «الجنائيين»، الذين يعتقدون في احيان متقاربة جدا أنه يجب عليهم الظهور أمام الاعلام وأن يدافعوا أمامه بحماسة، وبحرارة وباقتناع داخلي عميق عن الأوغاد، الذين استأجروا خدماتهم عرضا.

اذا كان يعتقد أحد أن المستشار مزوز نفسه لا يعرف الوضع القضائي، فقد جاء اعلانه من أول من أمس وبيّن أن المستشار قد أعلم الحكومة بأن المعتقلين سيحاكمون في محاكم عسكرية..

لا يوجد اعتراف أكثر وضوحا بهشاشة هذا الاجراء كله من الاعلان بأنه سيُجرى في محكمة عسكرية. لانه هناك، وهذا ما يعلمه كل من خبر مرة عجائب هذا الجهاز البائس، لن يُدفع أفراد النيابة العامة الى صعوبات لا داعي لها من شرعية الاعتقالات، وأحكام الأدلة، والاجراء الاشكالي، وحقوق الانسان المثيرة للعصبية أو الخبرة القضائية المبالغ فيها والمعوّقة.

ب. ميخائيل
أديب يساري
(يديعوت احرونوت) 2006/7/4